S/2012/954

الأمم المتحدة



Distr.: General
21 December 2012
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

السيد الرئيس،

يشرفني أن أوجه عنايتكم إلى رسالتي المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (S/2012/28) التي أبلغتُ فيها رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وإلى الرسالة الجوابية لرئيس المجلس المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (S/2012/29)، والتي أحاط فيها علماً باعتزامي مواصلة تمويل أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة من موارد الميزانية العادية. وفي نفس السياق، أود إبلاغكم في هذه الرسالة بآخر ما حققته اللجنة المختلطة من إنجازات وما اضطلعت به من أنشطة.

وكما تعلمون، أنشأت الأمم المتحدة اللجنة المختلطة كي تتولى تيسير تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ المتعلق بالخلاف الحدودي والإقليمي بين الكاميرون ونيجيريا. وقد عملتُ باستمرار على تيسير تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية عن طريق بذل المساعي الحميدة، وبدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتشمل ولاية اللجنة المختلطة دعم تعليم الحدود البرية والحدود البحرية، وتيسير سحب السلطة ونقلها، وتسوية أوضاع السكان المعنيين بذلك، وتقديم التوصيات بشأن تدابير بناء الثقة التي ينبغي اتخاذها. وتشمل الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ قرار المحكمة سحب السلطة ونقلها في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (انطلقت العملية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وتمت في آب/أغسطس ٢٠٠٨)، وكذلك ترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو ٢٠٠٧). ووافقت اللجنة المختلطة أيضاً على جميع التوصيات التي أصدرها الفريق العامل المعني بالحدود البحرية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود بشأن الرواسب الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي الحدود البحرية (آذار/مارس ٢٠١١).

وواصلت اللجنة المختلطة على مدى عام ٢٠١٢ تيسير العملية سلمياً، بما في ذلك عن طريق المساعدة في الإبقاء على قنوات الحوار والاتصال مفتوحة بين البلدين. ومن أهم التطورات ما شهدته نيجيريا من أحداث في الأسابيع التي سبقت ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الموعدَ النهائي لتقديم طلب إعادة النظر في حكم محكمة العدل الدولية. فعلى الرغم من أن القرار نهائيٌ وغير قابل للاستئناف، فإن المادة ٦١ من النظام الأساسي للمحكمة تنص على الحالات التي يمكن في ظلها إعادة النظر في القرار في غضون عشر سنوات من صدوره. وبعد مشاورات مكثفة مع خبراء قانونيين، وعلى الرغم من اعتماد برلمان نيجيريا بمجلسيه التماساً يطلب فيه من السلطة التنفيذية استعمال المادة ٦١ من النظام الأساسي للمحكمة، قررت الحكومة الاتحادية عدم تقديم طلب لإعادة النظر في الحكم الصادر عام ٢٠٠٢.

وأقرت اللجنة المختلطة في دورتها التاسعة والعشرين، التي عقدت في ياوندي يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، آخر النتائج التي خلص إليها الفريق الفني المشترك للمساحين من التقييم الميداني الذي أجراه. واعترف الطرفان رسمياً حتى الآن على ١ ٨٤٥ كيلومتراً من أصل نحو ٢ ٠٠٠ كيلومتر من الحدود البرية. واعتمدت اللجنة المختلطة أيضاً الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذي أعده فريق الخبراء المستقل المنشأ لحل الخلاف المتصل بجبل توسو، غير أن اللجنة المختلطة قررت إرجاء تنفيذ هذه الاستنتاجات لكي تتيح للخبراء بحث الخلافات القائمة بشأن مناطق أخرى، وذلك بهدف حل الخلافات بصورة شمولية. وإضافة إلى ذلك، عمل الوفد النيجيري على تعجيل النظر في مشروع الاتفاق الإطاري للتعاون عبر الحدود بشأن الرواسب الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي الحدود البحرية.

ومن المتوقع الانتهاء من التقييم الميداني للمناطق الحدودية التي لم تُحدد بعد بحلول نهاية عام ٢٠١٣، بينما ستُعالج المناطق المختلف عليها المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٤؛ الأمر الذي من شأنه أن يتيح إكمال عملية تعيين الحدود، ووضع الخرائط النهائية، وتعليم الحدود، بحلول نهاية عام ٢٠١٥. غير أن الانتهاء من معظم أعمال تعليم الحدود يتوقف على مدى قدرة الطرفين على تسوية نقاط الخلاف المتبقية في أقرب وقت ممكن.

وأكدت اللجنة المختلطة من جديد عزمها على بدء المرحلة النهائية من أعمال رسم الخرائط في النصف الأول من عام ٢٠١٣؛ وشددت على ضرورة وضع خطة شاملة من أجل إنجاز المهام المتبقية، ومنها تقييم المقاطع المتبقية من الحدود البرية، واستخراج إحداثيات حدود تقسيم المياه. ولهذا الغرض، اتُّفِق على أن تنتهي رسمياً أعمال تعليم الحدود في عام ٢٠١٥، وعلى تحرير محضر بذلك يُذيل بمجموعة من الخرائط التي تبين خط الحدود وتُسمى

''الخرائط المتفق عليها قانوناً''. وهذا المحضر الذي يشمل قائمة بالإحداثيات الجغرافية للخط الحدودي المتفق عليها في خلال التقييم الميداني، يشكل ''وثيقة مرجعية ملزمة'' فيما يتعلق بتعليم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

وتفيد تقارير المراقبين المدنيين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة بأن الهدوء مستتب على طول الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي.

وفي الوقت نفسه، واصلت لجنة المتابعة التي أنشئت بموجب اتفاق غرينتري المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن سحب السلطة ونقلها في شبه جزيرة باكاسي، أعمالها بعد النقل النهائي للسلطة في ''منطقة'' شبه جزيرة باكاسي من نيجيريا إلى الكاميرون في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٢، سبقت الاجتماعاتِ الثلاثةَ التي عقدها لجنة المتابعة زيارةٌ قام بها مراقبون إلى باكاسي. ولاحظت لجنة المتابعة تحسن الأوضاع في شبه جزيرة باكاسي، كما يتضح من تزايد عدد السكان وتحسُّن العلاقات بين المجتمع المحلي والسلطات. وقد أُصلحت في الآونة الأخيرة طريق تربط بين المناطق الفرعية الثلاث في باكاسي، الأمر الذي يسهل القيامَ بالأنشطة التجارية وتشييدَ مساكن دائمة للموظفين المدنيين في المنطقة.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن السكان المحليين لا يزالون يشتكون من القيود المفروضة على أنشطة صيد الأسماك، ويحتجون على تدهور الحالة الأمنية في ''المنطقة'' بسبب الأنشطة الإجرامية، ولا سيما أعمال القرصنة. ووقّعت حكومتا الكاميرون ونيجيريا في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ على اتفاق للتعاون الأمني عبر الحدود ينص على أمور منها تسيير دوريات مشتركة على الحدود، ويعيد تأكيد التزام الطرفين بتسوية ما يثيره السكان المحليون من مسائل تتصل بالأمن.

وواصلت اللجنة المختلطة طيلة عام ٢٠١٢ تقديم الدعم لاتخاذ تدابير لبناء الثقة ترمي إلى حفظ الأمن وتحسين الظروف المعيشية للسكان الذين تأثروا بعملية تعليم الحدود، وللقيام بمبادرات تهدف إلى زيادة الثقة بين الحكومتين والسكان الذين تأثروا بعملية تعليم الحدود. وفي هذا السياق، وُضعت خارطة طريق بعد مباحثات بين الحكومتين وفريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا. واعتباراً لخارطة الطريق هذه، نُقح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكل بلد من البلدين على نحو يراعي احتياجات السكان المتأثرين بتعليم الحدود. ففي الكاميرون، تشمل وثيقة البرنامج مشاريع تتعلق بالأمن الغذائي، والمياه، والصحة، والطاقة، والبيئة، وكذلك مشاريع للتمويل البالغ الصغر المدر للدخل ومشاريع للتدريب المهني. وفي نيجيريا، تركز المشاريع على سبل كسب العيش، والمياه، والتعليم،

والطاقة، وإعادة التوطين، والبنى الأساسية. وتعتزم اللجنة المختلطة أن تطلب من الشركاء، فور الانتهاء من دراسات الجدوى وتقدير التكاليف، تقديم الدعم لمشاريع ترمي إلى تعزيز التعاون الاجتماعي والاقتصادي عبر الحدود وتنمية المجتمعات المحلية الحدودية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعت هيئة حوض بحيرة تشاد على المستوى الوزاري في نجامينا في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ لمناقشة خطة استثمارية تهدف إلى تطوير منطقة الحوض. وانعقد في أعقاب ذلك الاجتماع مؤتمرُ القمة الرابع عشر لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ووقع فيه الاتفاق على تمديد ولاية خلية الأزمة المشتركة لمعالجة المشاكل الأمنية في المناطق الحدودية، ولا سيما حالة انعدام الأمن الناجمة عن الأعمال التي تقوم بها عناصر مجموعة بوكو حرام شمالي خط الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا.

ووفقا للمادة ٦ من اتفاق غرينتري والفقرة ٤ من مرفقه الأول، تتوقف أنشطة لجنة المتابعة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، موعدِ انتهاء الفترة الانتقالية الخاصة التي تمتد لخمس سنوات بعد نقل السلطة في ''المنطقة''.

وبعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، يتعين على اللجنة المختلطة أن تقوم بما يلي كي تختتم أعمالها:

(أ) الانتهاء من أعمال تعليم الحدود ووضع الخرائط النهائية؛

(ب) تيسير نصب معالم الحدود البرية بتمويل من الصندوق الاستئماني لأغراض أنشطة تعليم الحدود؛

(ج) تعزيز التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري، والمراقبة الأمنية المشتركة على طول الحدود البرية؛

(د) تنفيذ استراتيجية الانسحاب عن طريق تسليم أنشطة اللجنة المختلطة إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل على الصعيد دون الإقليمي.

وأود أن أشير إلى أن اللجنة المختلطة مُولت حتى عام ٢٠٠٣ بالكامل من أموال خارجة عن الميزانية. وخلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٢، مُولت أنشطة اللجنة المختلطة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقدمت حكومات أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والسويد وكندا والنرويج والنمسا تبرعات عينية للأعمال الموضوعية والتقنية التي تقوم بها اللجنة (حيث زودتها بالخبراء العسكريين والقانونيين). بالإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة من حكومتي الكاميرون ونيجيريا دعماً لوجستياً؛ كما قدمت هاتان الحكومتان،

إضافة إلى كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لأغراض أنشطة تعليم الحدود.

وبالنظر إلى فعالية البعثة من حيث تكاليفها، وأهمية المهام التي لا يزال يتعين الاضطلاع بها من أجل المضي قدما في التنفيذ السلمي لقرار محكمة العدل الدولية، أعتزم طلب موارد إضافية من الميزانية العادية لتغطية تكاليف سير أعمال اللجنة المختلطة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

وأرجو ممتنا أن تطلعوا أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون